*الاستدلالُ على أنَّ الفاعلَ كجزءٍ من أجزاء الفعل (1-4)*

*بحث في النحو*

*إعداد/ أحمد عبد الحميد مهدي*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ahmed.mahdey@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في الاستدلالُ على أنَّ الفاعلَ كجزءٍ من أجزاء الفعل (1-4).***

*الكلمات المفتاحية: الأفعال، الأسماء، الإعراب*

# ***المقدمة***

معرفة أسس *الاستدلالُ على أنَّ الفاعلَ كجزءٍ من أجزاء الفعل (1-4)،* فيقول أبو البقاء: "الفاعل كجزء من أجزاء الفعل"، وهذه العبارة -التي ذكرها رحمه الله- ذكرها ابن مالك في (شرح التسهيل) وذكرها علماء كثيرون، وأنتم تعلمون أن هناك تسامحًا في إطلاق بعض العبارات: كالمضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة، وكذلك هنا الفعل والفاعل؛ لارتباطهما معًا بعلاقة الإسناد التي قد تكون إثباتًا -كما بيّنّا- أو نفيًا، أو تعليقًا، أو إنشاء.

1. *المقالة*

الوجه الأول: سكون آخر الفعل لئلا يتوالى أربعة متحركات:

منع أبو البقاء العكبري أن يتقدم الاسم الذي هو فاعل على فعله، وذكر أن ذلك ممنوع لأربعة أوجه، وقفنا مع وجه قال فيه:

"إنَّ الاسم إذا تقدّم جاز أن يُسند فعله إلى غيره، وكأنَّا قد ضحكنا حين سمعناه يقول ذلك، وكأنَّا ونحن نعود إلى ماضينا، ونتذكر ما قاله علماؤنا، كيف ذلك والبناء محكم، والمقصود واضح، وأن قولنا: قام زيد، أسندنا فيه القيام إلى زيد، وأن قولنا: زيد قام، أسندنا فيه القيام إلى زيد، لكن الجملة إذا قلناها هكذا: "قام زيد" جملة فعلية، وإذا قلناها: "زيد قام" فهي جملة اسمية، والإسناد لم يتغيّر، فلمَّا نظرنا في مثال أبي البقاء: "زيد قام أبوه"، فهمنا مراده، ووقفنا عند مقصوده، وليس الأمر كما زعم، فإن الذي قال: "زيد قام أبوه"، لم يأتِ بها من: زيد قام، وإنما أتى بها من: قام زيد أبوه، على البدلية، فلما جعل المبدل منه مبتدءًا صار البدل فاعلًا، وتلك تصاريف العربية، وهذه سننها.

يقول أبو البقاء: "الفاعل كجزء من أجزاء الفعل"، وهذه العبارة -التي ذكرها رحمه الله- ذكرها ابن مالك في (شرح التسهيل) وذكرها علماء كثيرون، وأنتم تعلمون أن هناك تسامحًا في إطلاق بعض العبارات: كالمضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة، وكذلك هنا الفعل والفاعل؛ لارتباطهما معًا بعلاقة الإسناد التي قد تكون إثباتًا -كما بيّنّا- أو نفيًا، أو تعليقًا، أو إنشاء.

"واللغة والحياة مدرستنا" ما دَخْلُ اللغة والحياة في هذا الذي ذكره العكبري؟

الجواب: أن ما ذكره أبو البقاء وما ذكره غيرُه من العلماء من أن الفعل والفاعل كجزئي كلمة، الفعل جزؤها، والفاعل جزؤها الآخر، ما دخل الحياة هنا؟ أقول: إن هذه النظرية التي نتبنّاها، ونودّ أن تدرس على أوسع نطاق، العلاقة أنك إذا ارتبطت بإنسان برباط شرعي صار كِلَاكُمَا جزءًا لأخيه، ما كان ليصير جزءًا لأخيه إلا بالعلاقة، وذلك مثل المضاف والمضاف إليه، وكذلك الفعل أو ما حلّ محلّه مع الفاعل.

المسلم يُصاهر المسلم، لا ليعاديه، ولا ليتجنّبه، ولا ليكون بينه وبينه فاصل، وإنما ليزداد به قوة، وحين تزوّج النبي جويرية بنت الحارث أصبح المسلمون يُطلقون ما في أيديهم من أسرى وسبايا، قائلين: "هؤلاء أصهار رسول الله فكانت جويرية مصدر خير لأهلها؛ لأنه بسبب زواجها صار أهلوها أحرارًا، وصارت النساء السبايا مُطْلَقَات كانطلاق الطير في الهواء لا فدية، ولا مكاتبة بسبب العلاقة، فإذا لم يستفد الناس من ذلك فقد خسروا خسرانًا مبينًا.

يقول أبو البقاء: "إن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل؛ لئلا يتوالى أربعة متحركات مثل: ضربتُ، حين نشرح هذا الكلام نقول: ما الأصل في: ضربت، وأكلت، وقرأت، وشربت؟ الأصل: ضَرَبتُ، الضاد متحركة، الراء متحركة، الباء متحركة، تاء الفاعل متحركة بالضم، وقد تُحرك تاء الفاعل بالفتح تقول: أنت لِمَ ضربت أخاك؟ وقد تُحرك تاء الفاعل بالكسر تقول: أنتِ ضربتِ أختَك؟ فالتاء المكسورة هي تاء فاعل مُحركة بالكسر، فماذا حدث بعد؟

نظر الناس، فقالوا في نحو: ضربتُ توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والكاف -كما تعلمون- أداة تشبيه أي: أن الفعل والفاعل كلمة واحدة مجازًا بدليل الكاف، والعربية تكره توالي هذه المتحركات الكثيرة؛ لأنها ثقيلة، وما دامت تكره توالي المتحركات فهي تُسكِّنُ المتحرك، فسكن الحرف الأخير من الفعل، والفعل أصله: ضَرَبَ، سكنت الباء قبل حركة تاء الفاعل، فصارت الكلمة: ضَرَبْتُ، أكلْت، شربْت، وهكذا.

استدلّ أبو البقاء بذلك على أن سكون آخر الفعل بسبب ضمير الفاعل؛ لئلا يتوالى أربعة متحركات في نحو: ضربت، على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل.

هذا يجعلني أقول لك: انتبه! فقد ذكر العلامة ابن هشام أن الفعل في نحو: "ضربت" مبنيّ على الفتح، وقد شاع عند صغار التلاميذ أنهم يعربون نحو: ضربتُ يقولون: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، وهذا خطأ، إنَّما السكون هنا سكون عارض، أي: ليس سكونًا لازمًا، والبناء لزوم وليس شيئًا عارضًا، البناء: لزوم أواخر الكلم حالة واحدة، أما السكون العارض: فقد جاء لسبب اقتضَى عُروضه، وهو كراهية توالي المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فإذا حَذفتَ تاء الفاعل أو سلختها من التركيب فصار اللفظ: ضرب، ذهب السكون إلى غير رجعة إلا إذا عاد ضمير رفع متحرك.

أي: أنَّك تقول: ضرب زيد عمرًا، فضرب: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وزيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وعمرًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، فإذا أسندت الفعل إلى تاء الفاعل فقلت: ضربتُ أو ضربتَ أو ضربتِ سَكُن آخره؛ حتى لا تتوالى المتحركات، كذلك إذا أسندناه إلى "نا" الفاعلين، وقد قدر الفتح لطغيان، أو علوّ السكون على الفتح.

إذن نقول في الإعراب: ضربت: "ضرب" فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدر الذي منع من ظهوره انشغال المحلّ بالسكون العارض؛ كراهية توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، اعلموا أن ذلك طويل عليكم، ونستطيع أن نوجزه في قولنا: "ضربت": فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدر للسكون العارض، و"التاء" فاعل مبنيّ على الضم في محلّ رفع، وكذلك مع "نا" الفاعلين: ضربْنَا، وأكلْنَا، وشربْنَا، وكذلك مع نون النسوة تقول: المسلماتُ فهمْنَ، وأصلها: فَهِمَنَ، أنت تقول: فَهمْنَ كما قلت في الأمر: {ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [الأحزاب: 33] فنون النسوة متحركة.

إذا أسند الفعل إذن إلى "تاء" الفاعل أو إلى "نا" الفاعلين، أو إلى نون النسوة فإنه يَسْكُن آخره سكونًا عارضًا، أي: أنه يكون مبنيًّا على فتح مقدر منع من ظهوره ذلك السكون العارض الذي جيء به؛ كراهية توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

فرّق أبو البقاء بين حال الفعل مع الفاعل، وبين حال الفعل مع المفعول، ما معنى هذا؟ معناه: أنك تقول مع الفاعل: ضربتُ، وتقول كذلك: ضربنا أعداءنا، وفهمنا درسنا، وأكرمنا ضيفنا، وعند هذا المثال قِف مليًّا؛ حتى تتضح لك فكرة اللغوي المفسر صاحب (الإملاء) إملاء ما من به الرحمن، أو التبيان.

أكرمنا ضيفنا: هذه الجملة حدث فيها إسناد الفعل: أكرم إلى "نا" الفاعلين، وإعرابها: فاعل، لمَّا أُعربت فاعلًا سَكن من أجل ذلك آخر الفعل: أكرمْ، فصار هكذا: أكرمنا ضيفنا، وأرضينا ربنا، وأطعنا رسولنا لكن إذا أردتَ أن تُعبر عن جماعة أنت واحد منهم عن إكرام غيركم لكم فماذا تقولون؟ نقول مثلًا: أكرمنا أبونا، ومن قبل أكرمنا الله، في نحو قولنا: أكرمنا الله: "أكرم" فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، ولفظ الجلالة: فاعل مؤخّر، وفُصل بينه وبين الفعل بالمفعول به وهو "نا" الفاعلين، كأن الإعراب يكون هكذا: "أكرم": فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، ونا الفاعلين: مفعول به مبني في محل نصب، والله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

أطعنا رسولنا: "أطاع": فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدر، و"نا" الفاعلين: فاعل وسكن آخر الفعل؛ لاتصاله بالفاعل، فهو كجزئه -كما قال أبو البقاء- لكننا إذا قلنا في حال المفعول به: ضربَنَا شيخُنَا، أو شيخُنا ضَرَبَنا.

الوجه الثاني: النون في الأمثلة الخمسة، علامة الرفع مع حيلولة الفاعل بينهما:

الأمر الثاني الذي استدلّ به أبو البقاء على أنَّ الفاعل كجزء من أجزاء الفعل قال: إنَّهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

يريد أبو البقاء أن يقول: النون في الأمثلة خمسة علامة رفع، وعلامة النصب، وعلامة الجزم في الأفعال، والجر في الأسماء تكون آخر الكلمة، هو يريد أن يقول: نحن نقول -مثلًا-: المؤمنون يتقون الله، في إعراب: يتقون ماذا نقول؟ نقول: "يتقون": مضارع مرفوع، ما علامة رفعه؟ ثبوت النون، "يتقون" النون الأخيرة هذه علامة الرفع، أهي آخر الفعل أم أن بينها وبين الفعل فاعل هو واو الجماعة؟ لا شكّ أن واو الجماعة فاعل، واو الجماعة دخلت بين الفعل: يتّقي وبين النون حين قلنا: يتّقون، الطلّاب يعرفون جمال النحو، العلماء يبحثون ليل نهار، كل ذلك مضارع ومرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة.

وقد استفاد أبو البقاء من إعراب الأمثلة الخمسة، في أنَّ الفاعل جزء من الفعل؛ لأنَّه لمَّا فصل بين علامة الإعراب وبين الفعل كان كجزئه، يريد أبو البقاء أن يقول: إنَّ الفاعل والفعل في نحو: يعلمون، ويعلمان، وتعلمين كلمة واحدة.

وقد قال أبو البقاء وغيره من العلماء: الأمثلة الخمسة، ولم يقولوا: الأفعال الخمسة، نحن لدينا درس اسمه: الأسماء الستة، وهذه تسمية صحيحة لا لبس فيها ولا اعتراض عليها، وذلك لأنها ستة: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهن فلان، مفردة مكبرة مضافة إضافتها إلى غير المتكلم، ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء.

هذه أسماء حُفظت، يجري عليها إعراب لا يجري على غيرها من سائر أسماء اللغة وما أكثرها، فهي ستة لا يمكن أن تكون سبعة، ويمكن أن تكون خمسة باعتبار أن الأفصح في "هن" النقص لا التمام، أي: أن ترفعها بالضمة، وأن تنصبها بالفتحة، وأن تجرها بالكسرة، لكن بالنسبة إلى الخمسة من الأفعال: الضابط: كل مضارع اتّصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، كل مضارع فكيف تكون أفعالًا خمسة؟ إذا كانت أفعالًا خمسة كان يجب أن تكون كالأسماء الخمسة أو الستة، بمعنى: أنها: يكتبون، وتكتبون، ويكتبان بالغيبة، وتكتبان بالخطاب، وتكتبين بالخطاب ولا يكون إلا خطابًا؛ لأن اسمها ياء المخاطبة، وليس اسمها ياء الغائب.

بناءً على ذلك نقول: إنها الأمثلة الخمسة، وليست الأفعال الخمسة، لأنها قد تكون خمسة آلاف مثال أو أكثر، مثل: يعلمون، وتعلمون، ويكتبون، وتكتبون، ويشربون، وتشربون، ويقومون، ويقعدون، وفي القرآن الكريم اتساعٌ: {ﯮ ﯯ} [المائدة: 55] {ﯬ ﯭ} [البقرة: 3] {ﮁ} [البقرة: 146] {ﭨ} [البقرة: 146] {ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ} [البقرة: 24] {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ} [النساء: 142] في آية النساء، {ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ} [البقرة: 9].

والأمثلة الخمسة تُرفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، الله تعالى يقول في آية البقرة: {ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ}، قال: {ﯸ ﯹ} "تفعلوا" مسبوقة بـ"لم" أي: مجزومة، علامة جزمها حذف النون؛ لأنها من الأمثلة الخمسة، وواو الجماعة فاعل: {ﯺ ﯻ} "تفعلوا" سبقت بـ"لن" "ولن" ناصبة، إذن: "تفعلوا" مضارع منصوب علامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وواو الجماعة فاعل.

وفي نحو قول الله تعالى: {ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ} [النحل: 78] "تشكرون" مضارع، لم يسبق بناصب ولا جازم أي: تجرد من الناصب والجازم فلا بد أن يكون مرفوعًا، فهو مرفوع، فما علامة رفعه؟ مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وواو الجماعة فاعل.

معنى ذلك: أن أبا البقاء -عليه رحمة الله -رأى أن واو الجماعة -مثلًا- فاعل في نحو: "تشكرون" مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل، وقد فصلت تلك الواو: تشكرون، تأكلون، تعرفون، بين الفعل: تأكل، تشرب، وبين النون التي هي علامة الرفع أي: علامة الإعراب، وعلامة الإعراب تكون آخر الكلمة.

لكنَّا يمكن أن نقف هنا، يمكن أن نقول لأبي البقاء في نحو قول الله تعالى: {ﯳ} {ﭼ ﭽ ﭾ} [الأعراف: 10]، أو {ﮈ ﮉ} [البقرة: 52]، ولكي نعرف هل فصلت الواو بين الفعل وبين حرف من الفعل؟

فلنرجِع إلى المادة الأصلية، وهي: شكر، والمضارع: يشكر، أو تشكر، أو نشكر، إذن: {ﮈ ﮉ} الفعل: "تشكر" آخره راء، إذا حذفنا واو الجماعة فهل تكون: تشكرن بالنون؛ حتى تكون النون جزءًا آخرًا من الفعل، إنَّما جُلبت هذه النون؛ لكي تكون علامة رفع بثبوتها، ولا داعي إلى ذكرها في النصب وفي الجَزم، ومن ثَمَّ قال الله -جل وعلا-: {ﯷ ﯸ ﯹ} لا يكون النظم: "فإن لم تفعلون" فكان حذف النون دليلًا على نصب أو جزم، لكنها لا تدخل في أصل الفعل حتى أقول: إن واو الجماعة فَصلت بين الفعل وبين علامة الإعراب.

والنون ليست علامة إعراب أصلية، وإنما هي من علامات الإعراب الفرعية، كالألف والياء، وحذف حرف العلة، أما العلامات الأصلية، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، والسكون، فعلامة الإعراب الأصلية: الضمة، فهل فصلت واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة بين الفعل وبين الضمة؟ أي: هل في الفعل: "تشكر" أضفنا إليه واو الجماعة فصار: "تشكور"، وأضفنا واو الجماعة قبل الراء؟ فهذا لم ينطق به أحد.

إذن: فلا وجه لِمَا ذكره أبو البقاء من أن واو الجماعة فصلت بين النون وبين آخر الفعل، فكانت بمثابة الجزء من الكلمة.

الوجه الثالث: عدم العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد:

يقول في الوجه الذي بعده: والسبب الذي بعده أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد.

مسألةٌ: وهي في باب: "العطف على الضمير" فالعطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لا يجوز، أنت تقول: فهمت، الضمير المتصل المرفوع: "تاء" الفاعل، إذا أردت أن تعطف قلت: فهمتُ أنا وزيد، معنى ذلك: أنك عطفت على الضمير المرفوع الذي هو تاء الفاعل بعد أن وكدته أو أكدته بالضمير المنفصل: فهمت أنا، "فهم": فعل ماضٍ، و"التاء": فاعل، و"أنا": توكيد لفظي، و"الواو": عاطفة، و"زيد": معطوف على الضمير المتصل المرفوع مرفوع بالضمة الظاهرة.

يقول أبو البقاء: "إنهم -أي: العرب- لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيده؛ لجريانه مجرى الحرف من الفعل، واختلاطه به"، واستدلّ بذلك على أن الضمير الذي هو فاعل مثل الحرف الذي امتزج بالفعل، فلا يصحّ العطف عليه من غير توكيد، وتوكيد الضمير المتصل لا خلاف بين النحويين في أنه يؤكّد مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا بضمير الرفع المنفصل، تقول: فعلتَ، فعلتَ أنت، وتقول في لقيتك: لقيتك أنتَ، تؤكد المنصوب وهو الكاف، وتقول: مررتُ بك أنتَ، فتؤكّد الكاف وهي ضمير جرّ.

واختُلف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل، ما مثال ذلك؟

مثال ذلك: قولك: رأيتُك إياكَ، الكاف في: "رأيتك" ضمير نصب متصل، وجاء بعدها: "إياك" كما تقول: {ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ} [الفاتحة: 5] ولا خلاف في أن: "إياك" ضمير نصب منفصل يعني: ليس متصلًا كالكاف في قولك: رأيتك، أهل البصرة يجعلونه بدلًا، إذن: أعرب: رأيتك إياك على مذهب أهل البصرة، تقول: "رأيت": فعل ماضٍ مبني، و"التاء": فاعل، و"الكاف": مفعول به مبنيّ في محل نصب، و"إياك": بدل وهو في محل نصب؛ لأنه ضمير نصب جاء بدلًا من ضمير نصب.

أما إعرابه على مذهب الكوفيين: "رأيت": فعل ماضٍ، و"التاء": فاعل، و"الكاف": مفعول به مبني في محلّ نصب، و"إياك": توكيد لفظي.

إذن: الخلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة: أن أهل البصرة يرَون الضمير المنفصل المنصوب الوارد بعد ضمير متصل منصوب بدلًا، وأن أهل الكوفة يرون ذلك الضمير المنفصل المنصوب الوارد بعد ضمير النصب المتصل توكيدًا، أهل البصرة يرونه بدلًا، وأهل الكوفة يرونه توكيدًا.

واختاره ابن مالك فقال في (شرح التسهيل): "وقولهم: عندي، أصحّ من قول البصريين"، ومن ثمّ ربما تكلف بإعداد بحث فصلي عن اختيارات ابن مالك النحو الكوفي، ستجد للرجل اختيارات جميلة وكثيرة على خلاف ما اختاره الأنباري في (الإنصاف)، وكأن ابن مالك رجل تحرر فكره، لم يكن كما قال أبو حيان: "معبدًّا لمذهب دون مذهب"، وعلى الأخصّ لم يكن مِلكًا للنحو البصري، لا يستطيع أن ينحل منه وإنما يُعمل فكره، ويعمل عقله، ويختار ما يراه ويذكر الدليل عليه، ولا بأس، هذا منهج العلماء الفحول؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك. كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلتَ أنت، والمرفوع توكيد بإجماع.

اختار ابن مالك رأي الكوفيين بأن الضمير في نحو: "رأيتك إياك" توكيد، ولم يخترْه على مذهب البصريين بدلًا، وقال: إذا كنتم قد اتفقتم على أن الضمير في نحو قولنا: فعلتَ أنت توكيد بلا خلاف، ما الفرق بين: فعلت أنت، ورأيتك إياك؟ فعلت أنت: جاء ضمير الرفع المنفصل أنت بعد ضمير الرفع المتصل التاء في: فعلت، وأنتم تُطْبقون على أنه توكيد لفظي، ما قال أحد: إن أنتَ بدل من التاء، أليست نسبة المتصل المرفوع إلى المنفصل المرفوع كنسبة المتصل المنصوب إلى المنفصل المنصوب؟

إذا كان الجواب: بلى، فلا شكّ أن اختيار كونه توكيدًا أولى من اختياره كونه بدلًا، والذين اختاروه توكيدًا هم الكوفيون، فلا بأس أن نختار اختيارهم؛ لأنه محمول على أخيه المرفوع المنفصل الوارد بعد المتصل، فليكن المنصوب توكيدًا؛ ليجري المتناسبان مجرًى واحدًا.

الوجه الرابع: اتصال تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل:

يقول أبو البقاء: "إنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل، فكان كجزء الكلمة".

تعلمون: أن إيصال التاء بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل ذلك يكون واجبًا في مسألتين:

أولًا: أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقيّ التأنيث، ولم يفصل عن فعله بفاصل: {ﯵ ﯶ ﯷ} [يوسف: 51] إذن: التأنيث واجب؛ لأن امرأة العزيز مؤنثة تأنيثًا حقيقيًّا وليس هناك فاصل بين الفعل: "قالت"، وبين الفاعل الذي هو: امرأة العزيز.

ثانيًا: أن يكون الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي: تقول: زينب قرأتْ، "زينب": مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و"قرأ": فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث الواجب، والفاعل مستتر تقديره هي، والضمير يعود على "زينب"، ومثلها: الشمس طلعت: "طلع": فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث الواجب، والفاعل مستتر تقديره هي، والضمير يعود على الشمس، والشمس لا تتزوج ولا تبيض، إذا معنى ذلك أنها مجازية التأنيث، لا ترتدي، ولا الحجاب.

معنى ذلك: أن: "طلعت" تستوي في: المرأة ، والشمس، لأن الضمير يعود على مؤنث؛ سواء كان حقيقيًّا، أو مجازيًّا. إذن: هناك موضعان للتأنيث الواجب:

الموضع الأول: أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا غير مفصول عن فعله بفاصل: قرأت الطالبة، وفهمت المسلمة دورها، و{ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ}.

الموضع الثاني: أن يكون الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث، يستوي في ذلك المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي، فإن فُصل عن الفعل بفاصل وهو حقيقي التأنيث جاز إلحاق التاء وجاز عدم إلحاقها، تقول: خرجت اليوم امرأة، وتقول: خرج اليوم امرأة بدون التاء، لوجود الفاصل.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ